



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN NAHAR
Date : 3-10-97
Photo No. : 293

الأقل كان الفلسطينيون يفهمون العلاقة مع "شريك مضارب" لا فكاك منه لآلاف سبب وسبب. وهكذا عادوا يفهمونها منذ عودة "الليكود" إلى الحكم. فإنا كان صاحب الخيار الأردني تاريخياً هو نفسه الذي دفع إسرائيل إلى الاعتراف بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، عينا شمعون بيريس؛ فإن "الليكود" أيضاً حفظ دوماً مكاناً للأردن في تصوره لمستقبل الفلسطينيين؛ إكان ذلك عبر مقولة أرييل شارون أن "الأردن هو فلسطين" أو من خلال مشروع التقاسم الوظيفي (كوندومنيوم) الذي سعى إليه رئيس الوزراء الأسبق اسحق شامير في أوساط الثمانينات، والطرحان وجهان لعملة واحدة.

لم يلفظ تنبأه منذ وصوله إلى السلطة عبارة "التقاسم الوظيفي"، لكن هناك أكثر من مؤشر على أن الفكرة عادت تدغدغه. فبالنسبة إلى تبار لم ينجز بعد الثورة الذهنية التي جعله "يرى" الشعب الفلسطيني على غرار حزب "العمل"، يبقى الأردن الأداة المثلى للحد من التراكم المؤسساتي والسياسي الذي قد يسمح للحكم الذاتي بالتحوّل دولة متى بحين وقت مفاوضات الحل النهائي. بالطبع، لن يقبل الملك حسين أن يستخدم أداة، لكن افتقاره إلى العمق العراقي وفتور علاقاته مع سوريا دفعاه في الخثرة الأخيرة الماضية إلى إيلاء أولوية ظامرة لمنطق حسن الجوار مع إسرائيل. فإذا رأى هذا التعايش مهدداً بسبب تفاقم أزمة الحكم الذاتي؛ بدا له أن التدخل مجدداً في الشؤون الفلسطينية صار أمراً ملماً؛ ولو أدى إلى تثبيت "الشبهة".

بيد أن اختيار الأردن للتدخل عبر حركة "حماس" يجعل الشبهة شبهتين. فبمعدل عما اراده الشيخ أحمد ياسين؛ أم لم يردده، عندما قبل بالانتقال إلى عمان؛ فإن الإفراج عنه بهذه الطريقة قد يوحي للفلسطينيين، بمن فيهم مؤيدو "حماس"، أن هذه الحركة تخضع أيضاً، عندما تريد، للبراغماتية والواقعية السياسية، فتعرف كيف تخرج من خطاب النجم والاشتهاد لتقيم تسويات مع الاحتلال الإسرائيلي نفسه أولاً، ومع الطرف العربي الذي يبقى، حقاً أو زوراً، تحت الشبهات. وإذا كانت التسوية بالتسوية تقاس، ألن يفكر العديد من الفلسطينيين أنهم يفضلون في النهاية تلك التي لا ترهن استقلالية القرار التي استماتوا في الدفاع عنها عبر السنين؟

سمير قصير

تحت الشبهات

بقلم سمير قصير

لم يكن في نية بنيامين نتنياهو، عندما اطلق الشيخ احمد ياسين، ان يسدي خدمة الى ياسر عرفات. كانت الخدمة مقدمة بما لا يحمل اللبس الى الملك حسين. لكن رئيس الوزراء الاسرائيلي بات خبيراً في "التخبيص"، على حد ما تقوله صحافة تل ابيب والقدس، ولن يكون مستغرباً ان انت الخطوة الى غير ما قصده. ليس لأن الرئيس الفلسطيني ما انفك يطالب، منذ عودته، بالافراج عن الشيخ الحسين، وأنه قادر تالياً على التعايش مع وجوده حراً طليفاً، ولا سيما ان الزعيم الروحي لحركة "حماس" اخذ بعض المسافة من نشاط جناحها العسكري في الآونة الاخيرة، وانما لأن التساؤل حول وجود "صفقة" وراء انتقاله الى عمان من شأنه تسليط الضوء سلباً على خصمي السلطة الفلسطينية. ولعل السرعة التي ظهرت فيها نظرية "الصفقة"

خير دليل على ما قد يكسبه عرفات، إذ تشير إلى الشبهة التي ما زالت تحوم حول الدور الأردني عند أي بحث في مستقبل الأراضي الفلسطينية، وذلك على رغم إعلان الملك حسين، المكرر مئة مرة وأكثر، أنه لا يمكن الرجوع إلى مشروع "المملكة العربية المتحدة" وكل ما شابهه؛ بدءاً من موافقة الأردن على قرار قمة الرباط الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (1974) ومروراً بفك الارتباط الادلري والسياسي بين عمان والضفة الغربية عقب اندلاع الانتفاضة ثم باعتراف الأردن بدولة فلسطين التي أعلنت اثر ذلك (1988) وصولاً إلى تأييد العرش الهاشمي اتفاق اوسلو وسلطة الحكم الذاتي.

وفي الحقيقة ان اياً من هذه الاجراءات لم يزل يوماً "الشبهة" التي كان الحكم الأردني، على العكس، يغذيها بنفسه بتصرفات توازن الاعترافات الرسمية، وان تكن اقل علانية، وكأنه يريد الايحاء بأنه سيقف دوماً دون نقطة اللارجوع. هكذا على